

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



(معهد الدوحة)

www.dohainstitute.org

ملفات

تأثير استحقاق أيلول/ سبتمبر في مكانة م. ت. ف
والعلاقة مع الشتات وحق العودة

ساري حنفي

سلسلة (ملفات)

المحتوى

- تأثير استحقاق أيلول/ سبتمبر في مكانة م. ت. ف والعلاقة مع الشتات وحق العودة.....
- ١ مقدمة.....
- ١ أولاً: مكانة منظمة التحرير الفلسطينية.....
- ٥ ثانياً. موقف الشتات الفلسطيني.....
- ٩ ثالثاً. حق العودة.....
- ١٥ رابعاً: الخاتمة.....

مقدمة (١)

منذ سنة ونيف، تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بتعبئة الدول عبر العالم، للتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار الاعتراف بدولة فلسطين على حدود ١٩٦٧. يبدو الأمر في مجمله، لعباً في الوقت الضائع، فهذا الوقت المحدد بين ما بات معروفاً؛ وهو وصول عملية أوسلو "للسلام" إلى أفق مسدود، وشيء آخر غير معروف؛ وهو: ماذا بعد؟ وكيف سيكون موقف السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية من موضوع المقاومة؟ ثم ما هو موقفها من مأسسة مؤسساتها ومنظماتها المترهلة حتى "الانحلال" في بعض الأحيان؟

وبينما تعتبر السلطة الوطنية الفلسطينية الاعتراف بالدولة الفلسطينية، هو ترويج لجهود حكومة سلام فياض التي أظهرت أنها قادرة على إدارة "الدولة" من وجهة نظر أمنية واقتصادية، فكاتب هذه السطور لا يعتبره بالضرورة استمراراً منطقياً لعملية أوسلو، بل يرى فيه إمكانية أن يشكل خطوة مغايرة لمنطقها.

تسلط هذه الورقة الضوء على ثلاث قضايا أساسية تتعلق باستحقاق أيلول/سبتمبر، أولاًها: مكانة منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف)، على ضوء استحقاق سبتمبر، وثانيها: المتعلقة بموقف الشتات من هذا الاستحقاق، وثالثها: المرتبطة بتداعيات هذا الاستحقاق على موضوع حق العودة.

تعتمد هذه الورقة على بيانات ميدانية، وجهد نظري ناتج عن دراسات قام بها الباحث في الست عشرة سنة الفائتة، حول موضوعات اللاجئين. وبالتالي فهي غير مرتبطة بسياق زمني معين؛ تاريخ ٢٣ أيلول ٢٠١١، وإنما يتجاوز ذلك ل طرح حلّ عادل لقضية اللاجئين مبنيّ على حق العودة والتفكير في شكل الدولة القومية الفلسطينية المأمولة والتي سأسميها دولة امتدادية.

أولاً: مكانة منظمة التحرير الفلسطينية

لا يخفى على أحد، أنّ عملية أوسلو "للسلام"، لم تلعب دوراً في مأسسة منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف)، بل همّشت بعض مؤسساتها، وخلقت مؤسسات موازية تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. ولعبت هذه

^١ أتقدم بالشكر الجزيل إلى محكمي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات لملاحظاتهم القيمة والتي ساعدتني على تطوير بعض أفكار هذا البحث.

الأخيرة على هاتين المجموعتين من المؤسسات، فخلقت بينهما أجواء من التنافس الشريف وغير الشريف ، وتم تمويلهما، بطريقة زبائنية، بحسب درجة قرب كل واحدةٍ منهما من القائد.

وكمثالٍ على ذلك، أنشأت (م.ت.ف) عام ١٩٩٦ دائرة شؤون اللاجئين^(٢)، لمعالجة الأمور المتعلقة باللاجئين أينما أقاموا. وتقوم هذه الدائرة بوظيفتين. إحداها سياسية، وتهدف إلى تطبيق القوانين والقرارات الصادرة عن المجلس الوطني التشريعي، في حين تسعى الثانية إلى تأمين الحماية للاجئين وما يضمن لهم حقّ العودة.

وعلى الرغم من طموحاتها، إلا أنّ الدائرة تتعرّض للتهميش من مصدرين: أولهما، الدول العربية المضيفة التي لا تسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بأداء دور رئيس، لا على مستوى تنظيم لجانٍ شعبية، ولا على مستوى تمثيل اللاجئين أمام الإدارات المحلية المعنية (أعني بالتحديد دائرة الشؤون الفلسطينية في الأردن أو الإدارة العامّة للاجئين فلسطين العرب في سوريا).

أمّا ثانيهما فمصدره الصّراع على النفوذ، بين مختلف الأطراف الفاعلة داخل المخيمات. ويشكو العديد من المسؤولين داخل الدائرة، من تقليص دورها إلى الحد الأدنى. وقد لعب التمويل دوراً حاسماً في هذا التهميش. ففي لبنان، تأتي مخصّصات اللجان الشعبية مباشرةً من مكتب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، عن طريق سفير فلسطين في لبنان، الذي يتبع لوزارة الخارجية الفلسطينية.

نحن الآن في مرحلة قد أزيل فيها السحر (disenchantment) عن الوضع الفلسطيني، فقد وصلت عملية السلام إلى أفقٍ مسدود، وثبت رفض السلطة الوطنية الفلسطينية دعم المقاومة، بل ومحاربتها في بعض الأحيان، هذا إلى جانب ضعف الطرف الفلسطيني وعدم قدرته على مواجهة المشروع الاستيطاني الإسرائيلي. لهذا فإن الفلسطينيين في هذه اللحظة يواجهون مفترق طرق:

الطريق الأول: يتمثل في استغلال استحقاق أيلول/سبتمبر وتدعيم مؤسسة منظمة التحرير، عن طريق جعل الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، بمثابة الأنياب والمخالب التي تناضل بها ضد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، و تحصل عبرها أيضاً حقوق اللاجئين الفلسطينيين.

وبخصوص حقوق اللاجئين يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) التحوّل؛ بفضل الاستحقاق والتضامن العربي الديمقراطي الجديد، من طائرٍ وديع إلى طائرٍ جارح، بحيث تضع موضوع حقّ العودة بقوة، على طاولة أيّ مفاوضات مستقبلية، مع رفض تأجيله إلى ما لا نهاية. ويمكن لها أيضاً الدّفاع عن الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية، في وجه اليمين اللبناني، وعن الوجود الفلسطيني بشكله الهويّاتي المعقّد، في وجه اليمين الأردني.

^٢ تم تفعيل دائرة شؤون اللاجئين بقرار صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني خلال دورته الواحدة والعشرين في غزة، في ١٢ أبريل/نيسان ١٩٩٦.

فعلى سبيل المثال، يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) بعد استحقاق سبتمبر، أن تطلب من السلطات اللبنانية، إنهاء استثناء الفلسطينيين من حقّ العمل وحقّ التملك، ومعاملتهم معاملة رعايا الدول التي تعترف بها الدولة اللبنانية. وكان من الأولى بالطبع، أن تتعامل الدولة اللبنانية مع الفلسطينيين كلاجئين، مع إعطائهم حقوقاً تتناسب مع المعاهدات الدولية حول اللاجئين وحقوق الإنسان. ولكن في غياب هذا الوعي القومي اللبناني، لا بد أن تقف (م. ت. ف) كدولة معترف بها، وقفة صلبة ضدّ المؤسّسة السياسية اللبنانية. ويعني ذلك أن تقوم القيادة الفلسطينية بتقديم طلب رسمي، لإنهاء التمييز السلبي ضدهم، وتقديم شكوى إلى جامعة الدول العربية والمحافل الدولية الأخرى في حال عدم امتثال لبنان لذلك.

أما الطريق الثاني: فهو أن تقوم النخبة الفلسطينية في السلطة الوطنية الفلسطينية، باعتبار استحقاق أيلول/سبتمبر فرصةً ذهبيةً للانقضاض على ما تبقى من مؤسسات لمنظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف)، باعتبارها ممثّلة لجميع أبناء الشعب الفلسطيني، لا لقاطني الضفة الغربية وقطاع غزة فقط. إذا تم سلوك هذا الطريق، فإنّ ذلك يعني حتماً، تعميق الفصل بين أطراف الشعب الفلسطيني، والإجهاز على علاقته مع المركز (الضفة الغربية وقطاع غزة). والنتيجة ستكون إلغاء منظمة التحرير الفلسطينية نفسها، وهي التي كانت تعتبر حكومة المنفى، بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني في الشتات.

لقد حصل الفريق الفلسطيني المسؤول عن تحضير مبادرة أيلول في الأمم المتحدة، حسب وكالة معا^(٣)، على رأي مستقلّ من أستاذ القانون الدولي جاي جودوين جيل، الذي نبّه إلى مخاطر كبيرة قد تؤدّي إليها مبادرة الأمم المتحدة، في حال تضمّنت نقل تمثيل الشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة من منظمة التحرير الفلسطينية إلى دولة فلسطين، الأمر الذي سيلغي الوضعية القانونية التي تتمتع بها منظمة التحرير في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٥ (والمعترف بها دولياً منذ عام ١٩٧٤)، كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

وسوف يعني هذا، أنه لن تكون هناك أيّ مؤسّسة قادرة على تمثيل الشعب الفلسطيني بأكمله في الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المتّصلة بها. وستؤثّر هذه الخطوة سلباً في تمثيل حقّ تقرير المصير، لأنه حقّ يخصّ كل الفلسطينيين سواء وُجدوا في داخل الوطن المحتلّ أو خارجه.

ويؤكّد الرأي القانوني أن هذا التغيير في الوضع التمثيلي، سيهدّد بشكل كبير حقّ اللاجئين في العودة إلى ديارهم وأماكنهم التي هُجّروا منها قسراً، يقول: "برأيي، هذا يثير، أولاً: ما أدعوه إشكاليات "دستورية" (من حيث ارتباطها بالميثاق الوطني الفلسطيني والمنظمة والهيئات المشكّلة لمنظمة التحرير). ثانياً: السؤال عن

^٣ وكالة "معا"، "قانوني دولي يكشف: استحقاق أيلول يشكل خطراً على حقوق أساسية للفلسطينيين"، (٢٥/٠٨/٢٠١١).

<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=٤١٥٧٨٢>

"قدرة" دولة فلسطين على أخذ الدور الفعال ومسؤوليات منظمة التحرير في الأمم المتحدة. وثالثاً: "السؤال عن التمثيل الشعبي".

وبعد مراجعة الهيكل الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتاريخ السلطة الوطنية الفلسطينية (التي أسست من قبل منظمة التحرير كجسد إداري قصير الأمد، منوطاً بإدارة المناطق في الضفة الغربية وغزة التي وضعت تحت المسؤولية الفلسطينية حسب اتفاقية أوسلو)، يؤكد البروفيسور جودوين جيل على ما هو معروف على المستوى العام: السلطة الوطنية الفلسطينية لديها قدرة تشريعية وتنفيذية محدودة. سلطة محدودة على الأرض، وسلطة شخصية محدودة على الفلسطينيين غير الموجودين في المناطق التي تسلّمت مسؤوليات فيها.

ويستنتج جيل أن: "السلطة الفلسطينية هي جسم فرعي ثانوي في الهيكل الدستوري لمنظمة التحرير ونظام الحكم في الأرض الفلسطينية المحتلة، مخوّلة لممارسة السلطة التي منحت لها من قبل المجلس الوطني الفلسطيني. إذاً ومن جوهر تعريفها، السلطة لا تمتلك القدرة على انتزاع قوّة سياسية أكبر، لحلّ وتفكيك الجسم الأب، أو لتأسيس ذاتها بشكل مستقلّ عن المجلس الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية. بل أكثر من ذلك إنّ المجلس الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية يستمدّان الشرعية من حقيقة كونهما يمثلان كافة شرائح الشعب الفلسطيني المهجّر دون أيّ علاقة لمكان وجودهم الحالي أو مكان تهجيرهم"^(٤).

ولكن ما يعتبره جودوين الأكثر خطورة، وداعياً إلى القلق الشديد، هو أثر استبدال منظمة التحرير الفلسطينية بالدولة الفلسطينية كمثل في الأمم المتحدة على فلسطينيّ الشتات. لأنّ أغلب أبناء الشعب الفلسطيني لاجئون، وكلهم ممثلون من قبل منظمة التحرير الفلسطينية من خلال المجلس الوطني الفلسطيني: "إنهم يشكّلون أكثر من نصف الشعب الفلسطيني، فإذا تمّ حرمانهم من حقوقهم وفقدوا تمثيلهم في الأمم المتحدة، فلن يكون هذا مجحفاً فقط بحقهم في التمثيل المتساوي، بل سيمسّ أيضاً قدرتهم على التعبير عن آرائهم، ومشاركتهم في قضايا الحكم الوطني والتي تشمل بناء وتشكيل الهوية السياسية للدولة، وسيمسّ أيضاً قدرتهم على ممارسة حقّ العودة".

وتوافق كرمة النابلسي؛ المتخصصة بشؤون اللاجئين^(٥)، جودوين، لتؤكد في مقابلة مع وكالة "معا":

^٤ المرجع السابق.

^٥ وهي ممثلة سابقة لمنظمة التحرير في بريطانيا، وبروفيسورة في التاريخ في جامعة أكسفورد، وصاحبة مشروع سيفيكوس الذي اهتم بكيفية تمكين اللاجئين الفلسطينيين في الشتات ليكونوا ممثلين في عملية السلام.

"إن يقبل أي فلسطيني، و بلا أي شك، خسارة حقوق أساسية على هذا المستوى من أجل مبادرة دبلوماسية محدودة إلى هذه الدرجة في أيلول [...]". أولاً، لا توجد لدينا أرض محررة بإمكاننا تأسيس دولة عليها. ولكن بخسارة منظمة التحرير الفلسطينية كالممثل الشرعي والوحيد في الأمم المتحدة، يخسر أبناء شعبنا فوراً تمثيل قضايانا كلاجئين كجزء لا يتجزأ من تمثيلنا الرسمي المعترف به عالمياً. هذه قضية طارئة وحتمية لشعبنا ككل، ويجب أن نضمن من ممثلينا بأن يصونوا حقوقنا في المحافل الدولية، لا أن يضعفوها أو يخاطروا بها. وبالطبع، بعد أن تم إبراز المخاطر القانونية بهذا الشكل الشمولي، كلّي ثقة بأن المبادرة ستحمي وضع منظمة التحرير الفلسطينية كالممثل الشرعي والوحيد في الأمم المتحدة من أجل تدعيم حقوق الشعب الفلسطيني. [...] طبعاً نحن بحاجة لموقف واضح من قبل منظمة التحرير حول هذه المسألة البالغة الأهمية ومن الضروري أن تعطى الجماهير الفلسطينية في كل مكان، ولا سيما اللاجئين في الشتات، ضمانات بأنه لن يتم في أيلول المساس بتمثيل الحقوق الفلسطينية الأساسية وحق التمثيل والعودة على وجه الخصوص"^(٦).

وقد أجرت وكالة "معاً" مقابلات مع خمسة خبراء في القانون الدولي، ليعلقوا على رأي جودوين وقد أجمعوا كلهم على أنّ رأيه غير صحيح، ولكن أهميته تكمن في تنبيهه إلى أهمية الانتباه إلى مكانة (م.ت.ف) بعد المبادرة^(٧).

ثانياً. موقف الشتات الفلسطيني

اعتمد هذا القسم من هذه الورقة، على مجموعة مقابلات أجراها الباحث مع أطراف عدة في كل من لبنان وسوريا، وعلى مجموعة تركزية^(٨) (focus group)، بالإضافة إلى قراءة يومية في الصحف اللبنانية والعربية، حول مواقف الكتاب الفلسطينيين من استحقاق سبتمبر^(٩).

وتعكس تلوّنات هذه الآراء، من عامة الناس ومن المثقفين، المواقف التي اتخذتها الفصائل الفلسطينية إزاء الخطوة. ففصائل منظمة التحرير الفلسطينية، اتّسم موقفها بالرضى المصرّح به وغير المصرّح به، فهم جزء من اللجنة العليا للتنسيق بشأن التوجّه إلى الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر المقبل، والتي شكّلتها اللجنة التنفيذية للمنظمة.

وبالإضافة إلى الحماس الشديد لمناصري حركة "فتح"، الذين دشّنوا بالتعاون مع الجاليات الفلسطينية في الخارج، صفحةً على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، اختلف اليسار الفلسطيني في شأنها. فمنهم من

^٦ المرجع السابق.

^٧ Ma'an News Agency, "Does the Palestinian UN bid threaten refugee rights?" (٢٩/٨/٢٠١١).

<http://www.maannews.net/eng/ViewDetails.aspx?ID=٤١٦٩٣٠>

^٨ أجريت هذه الاستجابات في الجامعة الأميركية في بيروت في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١١ وقد شملت ١٥ فلسطينياً من لبنان وثلاثة من سوريا، أغلبهم شبابٌ قاطنون في المخيمات الفلسطينية، حيث يمثل هؤلاء كافة شرائح المجتمع السياسي الفلسطيني المنتمي لتنظيمات م. ت. ف والتحاليف أو المستقلين.

^٩ حول هذه المواقف انظر إلى:

Julien Salingue, "Etat palestinien" à l'ONU : Beaucoup de bruit pour rien ?. *Contretemps : Revue de critique communiste*. N° ١١. ٣٠ août ٢٠١١.

عارض بقوة مثل "علي أبو نعمة"^(١٠)، الذي اعتبر الاستحقاق تتويجاً للفانتازيا الفلسطينية حول الدولة الوهمية، ولكن الأكثرية، على أي حال، عبروا عن تأييدهم لاستحقاق سبتمبر^(١١).

أما موقف الإسلاميين الفلسطينيين وعلى رأسهم حركة "حماس"، فقد اتسم برفض المبادرة. ففي تصريح له، يقول محمود الزهار: "أبو مازن يريد أن يؤجل كل الأشياء [المتعلقة بالمصالحة] بما فيها القيادة المؤقتة، بعد هذه القفزة في الهواء، بما يسمّى زوراً وبهتاناً "استحقاقات سبتمبر"، التي ليس لها معنى، والتي تعدّ الشعب الفلسطيني باللا شيء"^(١٢).

وقد دعا نواب حركة «حماس» في المجلس التشريعي بغزة، الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى التراجع عن التوجّه إلى الأمم المتحدة لطلب عضوية دولة فلسطين باعتبارها خطوة "انفرادية"^(١٣). وبينما كان موقف حركة "حماس" ذا طبيعة تكتيكية تفوح منه رائحة الفصائلية، فإن حركة "الجهاد الإسلامي" رفضت المبادرة لأنها تعني التخلّي عن الدولة على كامل التراب الفلسطيني^(١٤).

يتبيّن إذاً، أنّ هناك ثلاثة مواقف رئيسية، تقوم أغلبها على فرضية تربط بين الترشّح إلى العضوية الكاملة في الأمم المتحدة وبين الحصول عليها. وليس هذا بالضرورة ما سيحصل.

الموقف الأول: يتمثل في أولئك الذين يرون أنّ الاعتراف العالمي بالدولة الفلسطينية، خطوة في الاتجاه الصحيح، وأنها وإن لم تكن مفيدة في إنهاء الاحتلال، فهي على الأقلّ غير ضارة. وينتظر هؤلاء أن يكون لذلك تبعات على وضعهم القانوني واليومي كلاجئين في الدول المضيفة.

تقول الطالبة (م)؛ القريبة من أوساط فتح: "ستصبح دولتنا الفلسطينية دولة معترفاً بها عالمياً، وبذلك لن تتجرأ إسرائيل على الاستمرار في العملية الاستيطانية في الضفة، والدخول إليها متى تريد، واعتقال من نشاء". وفي معرض إجابتها عن سؤال متعلق بتبعات إعلان الدولة الفلسطينية على وضعها كلاجئة في لبنان، تتابع (م)

^{١٠} Ali Abunimah, « Exclusive : Abbas to let Israel keep settlements even if UN recognizes "state" », Electronic Intifada, (١٧ may ٢٠١١). <http://electronicintifada.net/blog/ali-abunimah/exclusive-abbas-let-israel-keep-settlements-even-if-un-recognizes-state>

^{١١} انظر على سبيل المثال لا الحصر إلى: عريب الرنتاوي، "استحقاق سبتمبر"، العربية نت، (١٦/٢/٢٠١١)،

<http://www.alarabiya.net/views/٢٠١١/٠٢/١٦/١٣٧٨٠٧.html>

^{١٢} انظر أيضاً إلى مركز زيتونة، التقرير الاستراتيجي رقم (٣٥): إعلان الدولة الفلسطينية: الاحتمالات والتداعيات. الصادر عن ، آب/ أغسطس ٢٠١١. وقد نظم كل من مركز العودة الفلسطيني (لندن) ومنظمة "ثابت" لحق العودة- لبنان وتجمع العودة الفلسطيني "واجب" ورشة العمل بعنوان: اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة: بين اتفاق أوسلو والاعتراف بالدولة الفلسطينية، مراجعة سياسية وقانونية" في ١٣ أيلول ٢٠١١ في بيروت. وكما المعتاد في ندوات هذه المراكز، فالورشة هي مونولوج دون الرأي والرأي الآخر، حيث أدان جميع المساهمين استحقاق أوسلو (ماعد القانوني أنيس القاسم الذي طالب بالذهاب إلى الأمم المتحدة على الرغم من المحاذير الكثيرة).

^{١٣} صحيفة دار الحياة، «حماس» تدعو عباس إلى التراجع عن التوجه للأمم المتحدة لطلب عضوية الدولة"، (١٤/٩/٢٠١١)،

<http://www.daralhayat.com/portaliarticlendam/٣٠٧٢٣٣>

^{١٤} خطاب الأمين العام لحركة "الجهاد الإسلامي" رمضان شلح في طهران في مؤتمر الصحوة الإسلامية بتاريخ (١٦ أيلول ٢٠١١).

قائلة: "أمل أن يكون لذلك نتائج إيجابية، وأن يقوم أبو مازن بالحديث بصراحة مع حكومة لبنان. هذه فرصة لمعرفة موقف حزب الله من الحقوق الأساسية للأجنيين الفلسطينيين، (...) عندها ستسقط ورقة التوت عن كل السياسيين اللبنانيين".

لعلّ من المناسب الإشارة إلى أنّ (م) قد أجابت بلغة التمنيات لا بلغة الواقع، معبرةً بذلك عن نوع من أنواع التناؤم من قدرة قيادة السلطة الفلسطينية على تحقيق ما تصبو إليه.

أمّا الموقف الثاني: فهو لأولئك "اللامبالين"، الذين يرون أنّ عملية أوسلو قد خلفت شرخاً كبيراً بين فلسطينيي الضفة الغربية وغزة من جهة، وفلسطينيي الشتات من جهة أخرى. وأنّ مشروع الدولة الفلسطينية بشكله الحالي، ليس إلاّ تكريساً وتعميقاً لهذا الشرخ، فموارد منظمة التحرير المالية قد جفّت في فلسطين ولبنان، وتركّزت في دعم فلسطينيي الأرض الفلسطينية، وقلّ الدّعم كذلك من قِبَل المانحين.

ويعبر (أ. س)؛ الطالب في جامعة بيروت العربية عن ذلك متهمّكاً: "لماذا تسألني عن استحقاق سبتمبر؟ هذا لا يعني لا من قريب ولا من بعيد. السلطة نسيّتنا منذ بداية التسعينيات، بل يمكن القول منذ خروجها من لبنان عام ١٩٨٢. أصبحت القضية الفلسطينية مشروعاً معنياً بالضفة وغزة، وببذخ حفنة من السياسيين المتكالبين على أموال المانحين، ولا يعني هؤلاء غير المحافظة على كراسيهم وإلى الأبد. الحمد لله جاءت الانتفاضات العربية، لنقول لمثل هؤلاء: إنه سيأتي يوم تجدون فيه أنفسكم خلف القضبان مثلكم مثل حسني مبارك، وفي مزبلة التاريخ؟"

أمّا الموقف الثالث: فهو الموقف المعارض لخطوة سبتمبر، والذي يعتبر أنّ ذلك، سيعطي شرعية لقيادة فلسطينية فاسدة وديكتاتورية. هذا الموقف، تقوده مجموعة شبابية نشطت منذ بدء الانتفاضات العربية، تناضل من أجل فضح ضعف سياسات الفصائل الفلسطينية كلها وفسادها، من منظمة التحرير إلى غيرها. وتهدف المجموعة إلى طرح بديل يعطي الصوت لمن ليس لهم صوت. وهم بحسب تعبيرهم "الأغلبية الصامتة".

وعلى سبيل المثال، تطرح (ه. ج)، وهي ناشطة فلسطينية تعمل في المخيمات الفلسطينية، موقف هؤلاء الشباب على النحو التالي: "بدلاً من المناداة باستقالة "أبو مازن" والزمرة من حوله، سنقوم خطوة أيلول/ سبتمبر بإعطاء شرعية إضافية لهؤلاء، وتحويل "أبو مازن" من رئيس للسلطة الفلسطينية، إلى رئيس لدولة فلسطين. الذي سيحصل ليس إلاّ زيادة وهم على وهم، وزيادة الشعور عند هؤلاء بأنهم: هم القادرون فعلاً، وأنهم هم أصحاب القرار، بينما ستقوم المجموعة الدولية باعتبارهم قيادة يجب أن تمتثل للقرارات الدولية بما في ذلك محاربة الإرهاب. والإرهاب هنا يعني المقاومة".

ويضيف على ما قالته (ه.ج) ناشطٌ آخر بالقول: "إنّ خطوة الدولة هي منزلق خطير لوضع اللاجئيين الفلسطينيين في لبنان. فماذا لو بدأت السلطات اللبنانية بالتعامل معنا كأجانب حاملين للجوازات الفلسطينية، فهذا يعني إنهاء قضيتنا كلاجئين، وجعلنا أكثر تعرضاً لإمكانية طردنا من لبنان؟ بعد يومين سوف يأتي أبو مازن للقاء رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة اللبنانية. أتحدّك إن كان سي طرح قضية الحقوق المدنية والاقتصادية للفلسطينيين. فهو آتٍ فقط لتناول موضوع الدولة... نحن لسنا موجودين بالنسبة إلى مثل هذه القيادة...".

وقال شابٌ آخر: "سنتحوّل في سوريا إلى جالية، وستوقف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين نشاطها في المخيمات"^(١٥). كما توقّع البعض فوزى تشريعية قد تؤدي إلى تتصلّ بعض الدول من التزاماتها حيال الأونروا.

ويبدو أنّ هناك ترقّباً حذراً أو شعوراً عبثياً بهذه الخطوة مربوطاً بالثمانية عشرة سنة من الانتظار ضمن عملية أوصلو. لقد عبّر الفنّان الفلسطيني أحمد داري عن هذا الشعور بشكل مبدع في أغنيته التهمكّمية "مستتي دولة بأيلول". في الأردن، نقلت جريدة الغد الأردنية (الخميس، ٢٥ آب، ٢٠١١) مشاعر بعض اللاجئين هناك الذين أعربوا عن مخاوفهم من تبعات التوجه إلى الأمم المتحدة في أيلول (سبتمبر) الجاري، محدّرين من "إسقاط حقّ العودة مقابل قيام الدولة على حدود ١٩٦٧"^(١٦).

ومهما كان موقف الفلسطينيين من استحقاق سبتمبر إيجابياً أو سلبياً فهناك اهتمام شعبي شديد به. وليس من نافلة القول إن مقالة وكالة "معا" عن الرأي القانوني حول هذا الاستحقاق قد جلبت ١٦٧ تعليقا خلال ٢٦ ساعة التي تلت نشر الخبر إلكترونياً. وقد أصدرت شخصيات فلسطينية من الشتات ومن داخل الأراضي الفلسطينية، مذكرة بخصوص توجّه القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة في أيلول القادم، مؤكّدة على أنّ "الفلسطينيين شعبٌ لديه حقوق وطنية وإنسانية أساسية، أهمّها حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها قسراً، وحقّ تقرير المصير، وحقّ الاستقلال الوطني والسيادة في دولة مستقلة".

^{١٥} توجت زيارة الرئيس "أبو مازن" برفع العلم الفلسطيني على السفارة الفلسطينية في لبنان. وقامت مجموعة شبابية صغيرة بالاعتصام منادية بالشعارات التالية: "لأننا لن نرضى بحلول تقسيمية لفلسطين العربية.. لأننا لن نتفاوض على حقنا وحق أولادنا من بعدنا.. لأنّ اتفاقية أوصلو ساقطة... وأراضينا ليست محصورة بال٦٧.. لأنّ حقّ العودة حقّ مشروع دون اتفاقيات دولية ودون اعترافات ساقطة من عدوّ قام باحتلالنا وسفك دماننا على مدى ٦٣ عاماً.. لأنّ كلّ متهاون عن هذه الحقوق هو عميل للاحتلال ويجب محاكمته.. لأنّه لا بديل عن كامل التراب الوطني الفلسطيني.. رفضاً لزيارة "محمود عباس الدبلوماسية التي تحمل عار التقسيم، فإننا ندعو للاعتصام...".

^{١٦} اعتبر أيضاً محمد إسحاق الريفي أنّ "استحقاق سبتمبر/ أيلول" ينطوي "على تفريط خطير في الثوابت الفلسطينية وتضليل للشعب الفلسطيني، ويوفر أرضية واسعة لتنازلات فلسطينية جديدة تتيح للكيان الصهيوني إقامة دولة يهودية". (ملهاة استحقاق سبتمبر". الدستور الأردنية. الاثنين، ٠٤ يوليو ٢٠١١).

كما أكدت على أنّ كافة المبادرات الدبلوماسية "يجب أن تحافظ على مكانة منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة".

ثالثاً. حق العودة

بينت أدبيات كثيرة تعارضاً مبدئياً بين مشروع الدولتين والمطالبة بحق العودة. ولعلّ من أوائل من طرح ذلك الدكتور عزمي بشارة، موضحاً أنّ حقّ العودة يأخذ كامل معناه فقط في كنف حلّ الدولة الواحدة الديمقراطية لكلّ مواطنيها. يقول بشارة: "وربما أنّ الأوان لمواجهة الخداع الذاتي الذي مارسه حركة التحرّر الوطني الفلسطيني مع ذاتها طيلة المرحلة التي تمّ الحديث فيها عن حلّ الدولتين (دولة عربية وأخرى يهودية)، وتقسيم فلسطين مع الإصرار على إلصاق حقّ عودة اللاجئيين بهاتين الدولتين، كأنّ "واو" العطف كافية لتشكيل رابطة منطقية. لا توجد إمكانية لتطبيق حقّ عودة لاجئيين فلسطينيين إلى دولة يهودية! وهناك تناقض بنيوي بين حلّ الدولتين، وحقّ العودة للاجئين الفلسطينيين الذين يغيرون الطابع الديموغرافي للدولة اليهودية، وبحيث يتمّ هذا بإذن وموافقة الدولة اليهودية ذاتها"^(١٧). وفي بيان أصدرته حركة فتح في بيت لحم في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٣، رفض واضعو البيان اعتبار الدولة الفلسطينية بديلاً عن حقّ العودة: "إذا كان علينا الاختيار بين الدولة الفلسطينية وحقّ العودة، فسنختار حقّ العودة". ولكن، هل هناك حلّ يتضمّن حقّ العودة ودولة فلسطينية؟ ليس ثمة حلّ بسيط لمشكلة اللاجئيين الفلسطينيين، هناك فقط حلّ خلاق.

يثير المفاوضون الفلسطينيون، في غالب الأحيان، تساؤلاتٍ تتمحور حول الحقوق أو حول عدد العائدين الفعليين أو قدرة الاستيعاب الاقتصادية والاجتماعية، لكنهم لا يطرحون أيّ تساؤلات عن طبيعة الدولتين - القوميتين (nation-states) الفلسطينية والإسرائيلية، ومفهوم سيادة الدولة والعنف المتأصل في هذا المفهوم، والضمّ/الإقصاء الذي تمارسه الدولة لدى تحديدها من هو المواطن. فحالياً، وفي الوقت الذي نشهد فيه شبه إخفاق لحلّ الدولتين القابلتين للحياة للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، يبدو حلّ الدولة الواحدة الديمقراطية غير ممكن التحقيق أيضاً في المستقبل المنظور. وفوق ذلك، فإنّ المشكلة هنا لا تتعلق بجوى حلّ الدولتين، بل بالموقف المعياري لهذا الحلّ أيضاً. وهوما يعني وضع تصوّر لحلّ خلاق.

استناداً إلى الدراسات التي قام بها الباحث^(١٨)، فقد وجدنا توتراً شديداً ناتجاً عن عدم التوافق بين الممارسات عبر القومية للعائدين/اللاجئين الفلسطينيين، وسياسات الدول في المنطقة العربية بما فيها السلطة الوطنية

^{١٧} عزمي بشارة، لئلا يفقد المعنى: مقالات من سنة الانتفاضة الأولى، (رام الله: مواطن، ٢٠٠٢)، ص ٨٠.

^{١٨} ساري حنفي، "الدولة - القومية غير المرنة والمواطنة المرنة في الوطن العربي". إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع. بيروت. العدد ١٠، (٢٩-٥٦).

الفلسطينية وإسرائيل. فاللاجئ، رغم توفقه الشديد لحصوله على حق العودة، عاش أشكالاً مختلفة من العلاقة مع المجتمع المضيف بما في ذلك الاندماج وحتى الشعور بالانتماء في بعض الأحيان، خاصةً من الجيل الثالث والرابع، وهذا ما أسمّيه بالسلوكيات المرنة، وذلك على الرغم من السياسات المتصلّبة التي تمارسها دول المنطقة، وهي سياسات رأت في المرونة والحراك تهديداً للنمط التقليدي المتسلط من السيادة.

لذا دعوت إلى تأسيس دول قومية امتدادية (Extraterritorial Nation-states)، أعزّفها بأنها دولة تتمتع بحدّ جغرافي شأنها في ذلك شأن أيّ دولة أخرى^(١٩)، لكنها تميّز بين المواطنة الاجتماعية والجنسية. ونعني بالمواطنة الاجتماعية: حصول الفرد المقيم على جميع الحقوق إلّا حق الانتخاب والمساواة أمام القانون، بينما تكون الجنسية هي التمتع بكافة الحقوق بما في ذلك الهوية الشخصية وحق الانتخاب. وتختلف الدولة القومية الامتدادية عن الدولة القومية الكلاسيكية الصارمة، والتي تؤكد أنّ لكلّ مواطن انتماءً وحيداً إلى دولته القومية وأن لا مكان لازدواجية الانتماء.

وبناءً على ذلك، فإنّ حقوق وواجبات الأفراد الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية مثلاً، لا تكون دالة (Function) على جنسيتهم (أي، هل هم فلسطينيون أم لا؟). وفي الوقت نفسه، بإمكان الأفراد الذين يعيشون خارجاً، ممّن يتحدّرون من أصل فلسطيني، التمتع بالحقوق والواجبات، حتى لو لم يكونوا مقيمين بصورة دائمة في الأراضي الفلسطينية.

ويجدر التذكير هنا بأنّ مثل هذا الترتيب لن يكون ممكناً إلّا إذا استطاعت السلطة الوطنية الدخول في اتفاقيات خاصة مع الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين، بما يسهل حصولهم على المواطنة المزدوجة الكاملة. وعليه، ينبغي أن تكون المواطنة الفلسطينية متاحة حتى للأشخاص المقيمين خارج فلسطين. ويمكن لهذا الحلّ، ولا سيّما في ضوء الأسئلة البارزة المتعلقة بإمكانية استيعاب اللاجئين الفلسطينيين، أن يكون حلاً مشرفاً للأشخاص غير الراغبين في العودة، الذين قد يرغبون مع ذلك في الانتماء إلى الشعب الفلسطيني والانخراط في الشؤون العامة الفلسطينية.

^{١٩} وبالتالي فهي ليست دولة قومية غير معرّفة جغرافياً (De-territorialized Nation-state)، كما نظرت لها الأنثروبولوجية باش وفريقها:

L. Basch and Glick Schiller, Nina and Szanton Blanc, Cristina, *Nations Unbound: Transnational Projects, Postcolonial Predicaments, and Deterritorialized Nation-States*, (New York: Gordon and Breach, ١٩٩٤).

بمعنى أنه أينما يذهب المهاجر الاقتصادي أو القسري فدولته تتحرك معه. فكما بيّن سميث أنّ الدول القومية هي "ذات بعد مكاني بحكم تعريفها". R. Smith, 'Reflections on Migration, the State and the Construction, Durability and Newness of Transnational Life', in *Soziale Welt Transnationale Migration*, ١٢. (Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft, ١٩٩٨).

هكذا فإنّ حلّ الدولة الممتدّة هو الذي سيمكّن الفلسطيني اللاجئ في مصر مثلاً، من أن يتحوّل إلى مواطن يحمل الجنسيات الفلسطينية والإسرائيلية والمصرية التي تمكّنه من الإقامة في أيّ مكان في هذه الفضاءات الثلاثة والعمل في أيّ منها. ويمكنه العيش في غزّة لرخص السكن فيها والعمل في يافا، أو العكس.

ولعل الدولة القومية الوحيدة التي تأخذ هذا الشكل في المنطقة هي إسرائيل، كونها ترى نفسها دولة يهود العالم كله مع طرح غائم لحدودها الدولية وإشكالية علاقتها بأرض إسرائيل، وحدود هذه الأرض، وتقرّر بمبدأ ازدواجية الجنسية لمواطنيها، ولكن كل ذلك لا يمكّنها من أن تكون دولة قومية امتدادية كونها دولة مبنية على مشروع عنصري استيطاني لا يعطي المساواة لمواطنيه ويحدّد هوية الدولة بديانة الأكثرية الوافدة.

إذاً هي دولة امتدادية ليهود العالم فقط بوصفهم جاليات لها يمتلك كل منهم "حق العودة"، ويتم الدفاع عن حقوق مواطنيها التامة في أيّ بلد كانوا. وبالتالي فهي نموذج للدولة-القومية الكلاسيكية، التي تقوم وحدتها على الدين أو الدين-القومية أو القومية البديلة.

يخرج منطق الدولة القومية الامتدادية من مجرد إدارة مشكلة اللاجئين، وإيجاد حلول لها بواسطة قوانين الهجرة والإقامة، لي طرح حلاً لها بصفته حقاً قومياً مشروعاً دولياً وإنسانياً ويمثّل جوهر الصّراع. فمشروعاً الدولة القومية الامتدادية في الدول العربية والدولة الفلسطينية، يتطابقان مع الحل القومي العربي لمسألة المواطنة في الأمم المجزأة التي تقوم دولة قومية في جزء منها، وهي قريبة من نمط التمييز بين نمط المواطنة والجنسية في الفكر القومي التاريخي الكلاسيكي الألماني، وفي الفكر القومي العربي كما نرى ذلك عند ساطع الحصري وزكي الأرسوزي، وهي بالتالي قريبة من صيغة الوحدة العربية.

إنّ البوتقة العربية هي التي ستسمح للفلسطيني في سوريا مثلاً بأن يكون سورياً وفلسطينياً في آن واحد وكذلك في مصر أن يكون فلسطينياً ومصرياً. هناك عاملان ربّما يلعبان إيجابياً في دعم نموذج الدولة الامتدادية: أولاً، وجود اللاجئ في المنطقة بصفته، كما وصفته حنة آرندت، العامل الطليعي (Vanguard) للبشرية^(٢٠)، حيث يكشف وجوده فشل نموذج الدولة القطرية الكلاسيكية الصارمة، الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، في التعاطي مع حركيّة الشعوب وتداعيات الحرب والصّراع. وثانياً، اجتياح الثورات العربية الآتية ليس فقط بتغيير الأنظمة ولكن بقيم جديدة مبنية على تفعيل روح الأمة العربية واحترام حقوق الإنسان بما في ذلك حقّ اللاجئين.

^{٢٠} Arendt, Hannah (١٩٥٨) *The Origins of Totalitarianism*, Meridian books, MG١٥, ٢nd enl. ed. (New York: Meridian Books, ١٩٥٨). p.٢٨٠.

ويتوافق حلّ من هذا النوع مع التطوّرات السياسية الحاصلة في مناطق أخرى من العالم، فهو لا يتضمّن الفكرة التقليدية القائلة: "كلّ مواطن في الدولة القومية يرتبط بعلاقة مباشرة مع السلطة السيادية للبلد"^(٢١). كما أنه لا يعكس شروط القبول للحصول على الجنسية/المواطنة، التي تفصل من هم "سكان البلد" عن "الأجانب". وهو، إلى جانب ذلك، لا يوسّع هذا النوع من الانعكاس الذي يستخدم الجنسية أساساً لتحديد الحيز الجغرافي للدولة القومية.

في أوروبا، على سبيل المثال، أيّ مواطن فرنسي هو أيضاً مواطن أوروبي، يستطيع التوجّه إلى المحكمة الأوروبية لمقاضاة حكومته أو أيّ مجموعة أخرى موجودة في بلده. ويتمتع معظم اللاجئين البوسنيين، منذ اتّفاق دايتون عام ١٩٩٥، بوضع الإقامة، أو يحصلون غالباً على الجنسية في إحدى الدول الأوروبية، على الرغم من أنهم يتمتعون بحقّ العودة إلى البوسنة، إضافةً إلى حملهم الجنسية البوسنية.

قد يقول قائل إنّ هذا النموذج طُبّق في دولٍ متطورة تؤدّي فيها العوامل الاقتصادية دوراً حاسماً، لكننا نجد أيضاً مرونة رسمية أو غير رسمية في العديد من الدول النامية في آسيا (كالعلاقة بين الصين وهونغ كونغ) وأفريقيا (الحدود النفوذة بين مختلف الدول الأفريقية).

لا يزال المشرق العربي أبعد ما يكون عن مرحلة ما بعد القوميات (Post-nationalism). مع ذلك، من المهم أن نبيّن أنّ هذا النموذج موجود. وضمن هذا الإطار، وأخذين بعين الاعتبار موقف الغرب الموالي لإسرائيل، بإمكاننا اقتراح ربط فلسطين وإسرائيل بفضاء أوروبي، كاستراتيجية للترغيب تقنع الطرفين بأنه مهّمًا كان نوع فضاء السيادة الوطنية لكلّ منهما، فإنّ هذين الفضاءين الوطنيين هما جزء من حدود الفضاء الأوروبي (European space's frontier).

لقد أصبح النموذج المقترح، والقاضي بالسماح بامتلاك جنسيتين أو أكثر، والذي كان يُعتبر سابقاً تهديداً للنظام العالمي وللدول القومية، مقبولاً، بل محمياً بموجب القانون الدولي^(٢٢). وهناك بعض المفكرين ممّن يعتقدون أنه إذا "كانت المواطنة شاملة وحامية للحقوق، فإنّ المواطنة المزدوجة يجب أن تكون ضعف ذلك"^(٢٣).

^{٢١} R. Bendic, *Nation-building and citizenship*. (Berkeley: University of California Press, ١٩٧٧).

^{٢٢} D. Stasiulis & D. Ross, "Security, flexible sovereignty, and the perils of multiple citizenship", *Citizenship Studies*, ١٠, ٢٠٠٦, (٣٢٩-٣٤٨), p.٣٣٠.

^{٢٣} Ibid.

وعلى هذا الأساس، وفي إطار الدولة القومية الممتدة، يمكن مناقشة أفكار المؤرخ أمنون راز (Amnon Raz) حول الدول المزدوجة القومية: دولة فلسطينية تضم فلسطينيين ويهوداً، ودولة إسرائيلية مزدوجة القومية تضم يهوداً وعرباً فلسطينيين. أي أننا أمام فصل سياسي دون فصل جغرافي.

وهذه الدراسة، في سعيها إلى التفكير في تأثير استحقاق أيلول/سبتمبر على حق العودة، تقترح نموذج دول قومية امتدادية و تخصّ الدولتين القوميتين الامتداديتين الإسرائيلية والفلسطينية. وهو نموذج متوسط بين حلّ الدولتين، الذي يؤدي بنا إلى نظام فصلٍ عنصري، نظراً إلى عدم تكافؤ ميزان القوى، والحلّ الذي لا يلقى شعبية نسبياً، وهو حلّ الدولة الواحدة المزدوجة القومية. وقد يكون إنشاء نوع من "الكونفدرالية" (Confederation) هو حلّ أكثر جدوى: دولتان قوميتان امتداديتان، عاصمتها المشتركة القدس، تتكاملان في الوقت نفسه، ودون تقسيم للأرض، دولتين مختلفتين.

إذاً، ثمة إمكانياتان يُفترض بهما حلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين: الأولى بتبني نموذج حلّ الدولتين القوميتين بالمعنى التاريخي الصّارم للدولة القومية، والثانية بتبني نموذج دولتين قوميتين امتداديتين. وإذا كان الحلّ الراهن قد وُضع على أساس الافتراض القائل إنّ عودة اللاجئين هي مسألة استقرار ديمغرافي وسياسي، فإنني أعتقد، وضمن الإطار الجديد، أنّ الجدل ينبغي أن يتحوّل إلى مسائل أخرى مهمة، كالمواطنة والحركة الدورانية (أي حراك جغرافي للفرد بين عدّة دول بما في ذلك دولة الأصل).

ويميّز هذا الحلّ بين المواطنة والإقامة الفعلية، ففي حين يجب أن يستفيد جميع اللاجئين من تعدّد الجنسيات (أو تعدّد المواطنة في حالة فلسطينيي لبنان، حيث يرفض الكثير من اللبنانيين إعطاء الفلسطينيين الجنسية اللبنانية)، فإنّ هذا لا يعني بالضرورة حدوث حركة جماعية للسكان، ولو افترضنا أنهم يستطيعون ذلك بموجب حقّ العودة.

هناك ثلاثة شروط أساسية للحلّ القائم على نموذج دولتين قوميتين امتداديتين: إمكانية حملّ اللاجئين لثلاث جنسيات: الجنسية الفلسطينية، والجنسية الإسرائيلية، وجنسية الدولة المضيفة الحالية (أو جنسية دولة ثالثة)؛ وتحميل إسرائيل كامل مسؤولية ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وخضوع أيّ عرقلة للمزايا المذكورة لاتفاقيات مؤقتة ثنائية أو تعددية بين الدول المعنية.

ومن هنا أكد القانوني ليكس تاكينبيرغ على أهمية عقد مؤتمر دولي للاتفاق على منهجية متناغمة بشأن جنسية اللاجئين الفلسطينيين وإقامتهم^(٢٤). وهنا يمكن اعتبار الجهد الذي تبذله منظمة الأمن والتعاون في

^{٢٤} L. Takkenberg, "The search for durable solutions for Palestinian refugees: a role for UNRWA?" In S. Hanafi, E. Benvenisti, & C. Gans (Eds.), *Israel and the Palestinian refugees*. (New York: Springer, ٢٠٠٧).

أوروبا، والمفوضية العليا للأجانب، والهادف إلى التوفيق بين معايير الجنسية والإقامة في دول مجموعة الدول المستقلة (Community of Independent States)، مثلاً إرشادياً في هذا الشأن.

وقد يؤدي غياب التوفيق إلى استمرار الهجرة القسرية عبر المنطقة، إضافة إلى الاضطرابات و/أو النزاع، حين تُعتبر قوانين المواطنة أو الإقامة الخاصة بدولة ما، وضمن سياق تدفقات التهجير التي لم تجد حلاً، بمثابة تهديد لدولة أخرى.

وبعبارة أخرى، ينبغي لأيّ حلّ أن يكون إقليمياً (بشرط أولي وهو احتفاظ الفلسطينيين بحق العودة)، وإلا أدى غياب التنسيق بين الدول المضيفة، ودول الأصل إلى دوران اللاجئين في مسارٍ دائم (Perpetual Orbit) بين الدول بسبب عدم حصولهم على وثائق مواطنة/إقامة.

يمكن لهذا الاقتراح أن يشكّل أحد الحلول العادلة الممكنة لمشكلة اللاجئين، لكن الدول القومية في المنطقة قد تفضّل حلاً أخرى ذات منهجية غير مستندة على الحقوق. على سبيل المثال، ثمة ترتيبات قانونية أخرى تعتمد على الإقامة، لا على الجنسية/المواطنة، قد تكون مُجدية، وهي تسمح للاجئين بالحصول على عدة تصاريح إقامة بدل الحصول على عدة جنسيات.

لكن هذا الوضع سيؤدّ نزاعاتٍ بدل أن يحلّها، لأنّ دول المنطقة عادةً ما تسرع في طرد غير المواطنين في حال أيّ نزاع اجتماعي أو سياسي. ثمة إمكانيّة أخرى وإن كانت أسوأ، تعتمد على الهجرة الدورانية التي تديرها وتنظّمها دول المنطقة، إذ تحدّد الحصص من عدد اللاجئين المسموح بإدخالهم، بحيث تتناسب الحصص مع احتياجات العمالة في قطاعاتٍ اقتصادية معيّنة. والحالتان هما محاولتان للهروب إلى الأمام بدل إيجاد حلّ عادل لمشكلة اللاجئين القائمة على احترام حقّ العودة.

إذاً وباختصار، إنّ أمام استحقاق أيلول/ سبتمبر ثلاثة سيناريوهات: الأول أن تؤسّس القيادة الفلسطينية لدولة قومية فلسطينية في حدود عام ١٩٦٧ بطريقة فجّة، والتي لا يمكن إلّا وأن تدفن، وهي في مخاض الولادة، حقّ العودة إلى كافة القرى والمدن التي هُجر الفلسطينيون منها.

والسيناريو الثاني، أن تقوم القيادة، بالبحث عن حلّ خلاق لدولة قويّة سمّيتها "امتدادية"، والتي يمكن أن لا تعارض مبدأ حقّ العودة و تؤسّس لروحية العدالة والحقّ ضمن تسوية تاريخية لقضية الصراع العربي-الإسرائيلي. أمّا السيناريو الثالث فهو استمرار لوضع السلطة الوطنية الفلسطينية؛ وهي مؤسّسة وظيفية ذات سيادة وهمية وليس لها قدرة على التعامل مع مشكلة اللاجئين وحقّهم في العودة.

رابعاً: الخاتمة

تعتمد انعكاسات استحقاق سبتمبر على الطريقة التي ستتعامل بها القيادة الفلسطينية، لتعزيز (م. ت. ف) أو تهملها ، وعلاقة هذه الأخيرة مع الشتات ومسؤولية حقّ العودة. فإذا اعتبرته استراتيجية لإنشاء الدولة القومية الفلسطينية بالمعنى الكلاسيكي لهذه الدولة، فسوف يؤدي هذا من ناحية سياسية إلى إضعاف المطالبة بحقّ العودة للاجئين.

وإذا اعتبرته تكتيكا ترقيعيا من أجل تقوية أوراقها من أجل العودة إلى المفاوضات^(٢٥)، والاستمرار بالفعل السياسي الأوسلوي، فقد يشكل هذا الإنجاز وبالأعلى القضية الفلسطينية. وهذا ما بيّنه زياد كلو المستشار القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية في كتابه الشهير "لن يكون هناك دولة فلسطينية"^(٢٦).

أمّا إذا اعتبرته رافعة من أجل البدء في مرحلة جديدة مبنية على عودة المقاربة الحقوقية؛ ومقاربة القانون الدولي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي؛ وإعادة الوجه العربي للقضية (كون العرب يذهبون موحدين إلى الأمم المتحدة)؛ ورفض اختزال العمل السياسي في المفاوضات ذات الوساطة الحصرية الأميركية؛ ودعم المقاومة، فإنّ هذا الاستحقاق سيكون مبشراً بأفاقٍ جديدة لا يمكن إلا أن نبارك لها، خاصّةً وهي تتزامن مع حراك عربي ثوري ودعم من الديمقراطيات العربية الناشئة.

وضمن هذه الرافعة نظمت الشبكة الفلسطينية- الأميركية (US- Palestinian Community Network) مسيرة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أمام مبنى الأمم المتحدة للمطالبة بـ: "السيادة، المساواة، وتطبيق حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين"، باعتبارها مطلباً واحداً في دولة قومية امتدادية ذات توجه حسّاس لمفهوم المواطنة.

وكما شكّل النقاش حول استحقاق أيلول بفتح ملفّ أهمية (م.ت.ف) ودورها ، فإنني أستغلّ الفرصة لفتح النقاش حول موضوع فيما إذا كان بالإمكان العمل على إيجاد سيادة على جزءٍ من الأرض الفلسطينية، وفي الوقت نفسه إيجاد حلّ عادل لقضية اللاجئين، وبالتالي تبني تسوية تاريخية لا تغبن الحقوق المشروعة للاجئين.

^{٢٥} Noura Erakat, 'Palestinian Statehood Blocked: Equality Struggle Ahead'. *Jadaliyya*. (Aug ٢٧ ٢٠١١). http://www.jadaliyya.com/pages/index/٢٤٩٥/palestinian-statehood-blocked_equality-struggle-ah

^{٢٦} Ziyad Clot, *Il n'y aura pas d'Etat palestinien - Journal d'un négociateur en Palestine*. (Paris : Max Milo, ٢٠١٠).

إنَّ منهجَ الحلِّ الخلاقِ المبني على الدولة القومية الامتدادية؛ هو أولاً حلٌّ يتناسب مع روح العروبة والقومية العربية، وحركة التاريخ المتمثلة في تشكل دول قومية مرنة. إنه ليس فقط منهاجاً سياساتياً يتركز بدرجة على كيفية حلِّ المشاكل (بما في ذلك حقّ العودة)، والخروج منها بشكل مقبول مُرضٍ للطرفين المتنازعين أو المتخاصمين، بحيث يجد كلُّ طرف حلاً لمشكلته فيها. ولكنه قد يتجاوز حدود التوجّه إلى دائرتي صنع القرار حول تسوية قضايا الخلاف والنزاع والصراع إلى الدعوة لتشكّل رأيٍ عام ضاغط بشأنها.

أخيراً؛ مهما كانت نتيجة التصويت في أيلول/سبتمبر في الأمم المتحدة، فربّما تكون هذه فرصة لفضح الازدواجية السياسية والأخلاقية للدول الغربية التي سترفض التصويت لصالح مشروع الدولة، خاصةً أنّ بعض هذه الدول يريد التقرب من النخبة الجديدة التي أفرزتها الثورات العربية.

المراجع

- بشارة، عزمي، لئلا يفقد المعنى: مقالات من سنة الانتفاضة الأولى، (رام الله: مواطن، ٢٠٠٢).
- حنفي، ساري، "الدولة - القومية غير المرنة والمواطنة المرنة في الوطن العربي"، إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع. بيروت. العدد ١٠، ٢٠١٠، (٢٩-٥٦).
- مركز زيتونة. التقرير الاستراتيجي رقم (٣٥): إعلان الدولة الفلسطينية: الاحتمالات والتداعيات. الصادر في آب/ أغسطس ٢٠١١.
- Abunimah, Ali. "Exclusive : Abbas to let Israel keep settlements even if UN recognizes "state"", Electronic Intifada, (١٧ may ٢٠١١). <http://electronicintifada.net/blog/ali-abunimah/exclusive-abbas-let-israel-keep-settlements-even-if-un-recognizes-state>
- Arendt, Hannah. *The Origins of Totalitarianism*, Meridian books, MG١٥, ٢nd enl. ed. (New York, Meridian Books, ١٩٥٨).
- Basch, L.; Glick Schiller, Nina and Szanton Blanc, Cristina. *Nations Unbound: Transnational Projects, Postcolonial Predicaments, and Deterritorialized Nation-States*, (New York: Gordon and Breach, ١٩٩٤).
- ndic, R., *Nation-building and citizenship*. Berkeley: (University of California Press, ١٩٧٧).
- Clot, Ziyad. *Il n'y aura pas d'Etat palestinien - Journal d'un négociateur en Palestine*. (Paris : Max Milo, ٢٠١٠).
- Erakat, Noura. 'Palestinian Statehood Blocked: Equality Struggle Ahead'. *Jadaliyya*. (Aug ٢٧ ٢٠١١). http://www.jadaliyya.com/pages/index/٢٤٩٥/palestinian-statehood-blocked_equality-struggle-ah
- Salingue, Julien. "Etat palestinien" à l'ONU : Beaucoup de bruit pour rien ?. *Contretemps : Revue de critique communiste*. N° ١١. ٣٠ août ٢٠١١.

- Smith, R.. ‘Reflections on Migration, the State and the Construction, Durability and Newness of Transnational Life’ in *Soziale Welt Trannationale Migration*, ١٢. (Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft, ١٩٩٨).
- Stasiulis, D., & Ross, D., “Security, flexible sovereignty, and the perils of multiple citizenship”, **Citizenship Studies**, ١٠, ٢٠٠٦, (٣٢٩-٣٤٨).
- Takkenberg, L. “The search for durable solutions for Palestinian refugees: a role for UNRWA?” In S. Hanafi, E. Benvenisti, & C. Gans (Eds.), *Israel and the Palestinian refugees*. (New York: Springer, ٢٠٠٧).